Restriction by (Innamā) and the Position of the Restricted Element According to Grammarians, Rhetoricians, and Qurʾanic Exegetes *(An Analytical and Critical Study)*

Mr. Moaweah E. Otaibi[(1)] **Dr. Natheer N. Alsharayri**[(2)*]

Received: 19/04/2025 Accepted: 09/07/2025 published: 03/03/2026

Abstract

This study aims to investigate whether innamā conveys restriction (qaṣr), to determine the position of the restricted element (al-maqṣūr ʿalayh) in constructions with innamā, and to refute claims concerning the position of the restricted element therein. The study adopts both analytical and critical approaches simultaneously. It concludes with several findings, the most important of which are: that innamā does convey restriction according to the majority of scholars; that the position of the restricted element in innamā constructions is the latter component; and that all objections raised regarding the position of the restricted element are not free from critical examination and qualification.

Keywords: Innamā, restriction (qaṣr), restricted element (al-maqṣūr ʿalayh), restrictive constructions.

القَصْرُ بـ(إنَّما) ومحلُّ المقصور عليه فيها عند النحويين والبلاغيين والمفسّرين (دراسة تحليليَّة نقديَّة)

أ. معاوية إحسان العتيبي **د. نذير نبيل الشرايري**

ملخص

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن إفادة «إنما» القصر من عدمه، وعن محلِّ المقصور عليه في «إنما»، ونقض الدعاوى المتَّجهة إلى محلِّ المقصور عليه فيها، وقد سرت في هذا البحث على المنهج التحليليِّ والنقديِّ في آنٍ واحد، وقد خلُصت الدراسة إلى نتائجَ، أهمها: أن «إنما» تفيد القَصرَ عند أكثر العلماء، وأن محلَّ المقصور عليه فيها هو الجزءُ الأخيرُ، وأنَّ جميعَ الاعتراضات على محلِّ المقصور عليه غيرُ سالمةٍ من النظر والتقييد.

الكلمات المفتاحية: إنما، القصر، المقصور عليه، أساليب الحصر.

(1) Researcher, Jordan.

(2) Associate Professor, Faculty of Sharia and Islamic Studies, Yarmouk University, Irbid - Jordan.

* ***Corresponding Author:*** nsharyri@yu.edu.jo

DOI: https://doi.org/10.59759/jjis.v22i1.696

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمينْ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلينْ، وعلى آله وصحبه الغُرِّ الميامِينْ، ومَن تَبِعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّينْ.

أمَّا بعد، فإن الله تبارك وتعالى أنزل القرآن الكريم بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، وجعل محطَّ نزوله في أشرفِ البقاع مكةَ المكرَّمةِ والمدينةِ النبويةِ على أشرفِ الخلق أفصحِ من نطق بالظاء والضاد، سليلِ الأكارم والأشرافِ من نسل إسماعيلَ -عليه السلام- أولِ مَن فَتَقَ بالعربية.

هذا، ويَلزمُ كلَّ من نشدَ كلِّيَّةَ الشريعة الذي هو القرآن أن يتعلَّم العربية، " فإذا فرضنا مبتدئًا في فهم العربية فهو مبتدئٌ في فَهْمِ الشريعة، أو متوسطًا فهو متوسط في فهم الشريعة، والمتوسطُ لم يَبْلُغْ درجة النهاية، فإن انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة؛ فكان فهمُه فيها حجةً كما كان فهمُ الصحابة وغيرِهم من الفصحاء الذين فهموا القرآن حجةً، فمَن لم يبلُغ شأْوَهم؛ فقد نَقَصَهُ من فهم الشريعة بمقدار التقصير عنهم"[1].

ومن علوم العربية: علمُ البلاغة بأقسامه الثلاثة: المعاني والبيان والبديع، ويُعرَّف قسمُ المعاني بأنه: "علمٌ يُعرف به أحوال اللفظِ العربيِّ التي بها يطابق مقتضى الحال"[2]، وهو منحصر في ثمانية أبوابٍ، أحدها باب القصر، وهو محلُّ البحث، فالقصر بابٌ من أبواب المعاني، والمعاني فنٌّ من فنون البلاغة الثلاثة، والبلاغةُ علمٌ من علوم اللغة العربية، فمن ضَبَطَ باب القصر ضَبَطَ بابًا من أبواب العربية، ومن قصَّر فيه قصَّر ببابٍ من أبواب العربية عظيمٍ ذي غَوْر عميقٍ، وقد يُعرف الرجلُ بحَذْق بابٍ من العلم، وقد يؤتى المرء بجهله إياه.

ولهذا الباب بابِ القصر أساليبُ خاصةٌ، فمنها: القصر بـ (إنَّما) كما يذكره البيانيُّون منذ انتظم عِقْد البلاغةِ عند عبد القاهر الجُرجانيَّ (ت ٤٧١هـ) منثورًا في الكشَّاف ومدرسته، إلى أن لُخِّصت عند القَزويني (ت ٧٣٩هـ) وشُرَّاح كتابه، إلى العلماء المعاصرين، مستشهدين جميعًا لباب القصر بأئمة النحو الأوائل، وأئمة التفسير واللغة المحتجِّ بهم، مع التعليلِ بالقواعد المستقرة عند النحاة، والحَملِ على أسلوبٍ آخرَ متفَقٍ عليه.

كما أنهم يذكرون محلَّ المقصور عليه فيها مع تِبيان مخالفته لسائر أساليب الحصر معلّلين ذلك بعلةٍ كبرى من علل أصول النحو، وبمراعاة هذه العلة الكبرى تأخذ قواعد العربيَّة بحُجَز بعضها مُتْلَئِبَّةً متماسكةً، فجاء هذا البحث كاشفًا عن مفهوم القصر، وأسلوب القصر بـ (إنَّما) خصوصًا، وعن محلِّ المقصور عليه فيها، مع رفع الدعاوى الناقضة لمحلِّ المقصور عليه فيها.

ونرجو أن يكون هذا البحثُ رابطًا أبواب العربية بعضَها ببعضٍ؛ فإن العربيَّة إذا فسدَتْ فسد الفهم والذَّوقُ، وفسد القول في القرآن الكريم والسنة المطهرة، وإذا كانت الأفهامُ الكالَّة هي المتحكمةَ في أساليب العرب ولم يُرجع فيها إلى أهلِها أوشك أن يُقال في دين الله بغير علم.

واللهَ نسأل التوفيقَ والسدادْ، وحسن العمل والرشادْ، هو المرتجى وبه نستعينْ، وعليه نتوكل ونِعْم المعينْ.

مشكلة الدراسة:

تظهر مشكلة الدراسة في الإجابة عن سؤالٍ رئيسٍ: هل (إنما) تفيد القصر أم هل لا تفيده؟[٣] فإن أفادت تفرَّع عنه سؤالان: أين مَحَلُّ المقصور عليه في (إنما)؟ وما أبرز الدعاوى على محلِّ المقصور عليه فيها؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

١- البحثِ عن إفادة (إنما) الحصرَ من عدمه.

٢- الكشفِ عن محلِّ المقصور عليه في (إنما).

٣- الإجابةِ عن دعاوى نقضِ محلِّ المقصور عليه في (إنما).

منهج الدراسة:

اتبع الباحثان في هذه الدراسةِ المنهجَ التحليليَّ القائم على دراسة الإشكالات العلمية، بتفكيك عناصرها وإرجاعها إلى أصولها، والمنهجَ النقديَّ القائم على محاكمة المقولات إلى القواعد المتفق عليها.

الدراسات السابقة:

بعد البحث في الدراسات السابقة التي تناولت موضوع القصر بـ (إنَّما)، ومحلَّ المقصور عليه فيها، توصَّل الباحثان إلى المؤلفات الآتية:

١- **موقف العلماء من إفادة (إنما) الحصر، دراسة أصولية تطبيقية، أسعد الكفراوي**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، العدد (٣٤) الجزء (٤)، بحث محكم سنة (٢٠٠٧م).

هدف البحث إلى ذكر الخلاف في إفادة (إنما) القصر، وتضمن أن القصر قد يكون حقيقيًّا وقد يكون إضافيًّا، وبعض التطبيقات الفقهية، وخلص البحث إلى أن (إنما) تفيد القصر مطلقًا، واتفق بحثنا مع هذا البحث في ذكر الخلاف والترجيح في (إنما)، واختلف بحثنا مع هذا البحث في أنه لم يتطرق إلى محلِّ المقصور عليه من جهة الخلاف والدعاوى المتجه إليه.

٢- **نماذج من القضايا النحوية عند أبي حيان في البحر المحيط**، سارة هشام حماد محمد، المجلة العلمية لكلية الآداب بمصر، العدد (٦٦)، سنة النشر (٢٠٠٨).

هدف البحث إلى ذكر ثلاثة مسائل عند أبي حيان، إحداها الخلافُ في (إنما) وإفادتها القصر من عدمه، وتضمن ذكر ثلاثة أقوال خلافية في إفادة (إنما)، وخلص البحث أن (إنما) تفيد القصر، واتفق بحثنا مع هذا البحث في نتيجة إفادة (إنما) القصر، واختلف بحثنا مع هذا البحث أننا لم نقصر البحث في أبي حيان، ولم نبحث المسألتين الأخريين مما هو

خارج عن موضوع القصر و(إنما)، كما أن البحث لم ينظر في محل المقصور عليه في (إنما) وذكر الخلاف فيه والدعاوى المتجهة إليه.

وبالاطلاع على هذين البحثين وغيرِهما نرى أنَّها قد أوْفتِ الحديثَ عن مفهوم القصر، وعن القصر بـ (إنما)، وتختلف فيما بينها في بحثها من جهة الخلاف بين البيانيين والأصوليين، أو من جهة بحث أثره في المسائل الفقهية مما هو خارج عن بحثنا هنا، ولم تَحُطَّ دراسةٌ منها رحالَها في محلِّ المقصور عليه فيها من حيث الخلافُ في محله، ومن حيثُ الإجابةُ عن الدعاوى المتجهة في ذلك، وهذا ما يتميز به بحثنا عن غيره.

خطة البحث:

المبحث الأول: مفهوم القصر وأساليبه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم القصر لغةً واصطلاحًا

المطلب الثاني: أساليب القصر

المطلب الثالث: أسلوب القصر بـ(إنَّما)، وفيه فرعان:

الفرع الأول: تركيبُ (إنما).

الفرع الثاني: عرض الخلاف في إفادة (إنما) القصر بالوضع أو بالسياق

المبحث الثاني: محل المقصور عليه في (إنما)، والدعاوى المتجهة إليه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: محل المقصور عليه في (إنما)، وفيه فرعان:

الفرع الأول: عرض الخلاف في محل المقصور عليه

الفرع الثاني: عِلَّةُ محلِّ المقصور عليه بـ (إنَّما)

المطلب الثاني: نقض الدعاوى المتجهة إلى محل المقصور عليه في (إنما)، وفيه ثلاثة أفرع:

الفرع الأول: دعوى جوازِ تقديمِ ما حقُّه التأخير

الفرع الثاني: دعوى رفعِ الإلباسِ بمقصود المتكلم

الفرع الثالث: دعوى التحكُّمِ في قواعد العربية

المطلب الثالث: تطبيقات قرآنية على (إنما)

الخاتمة: وفيها ذكر أهمِّ نتائج هذا البحث.

المبحث الأول:
مفهوم القصر وأساليبه

المطلب الأول: مفهوم القصر لغة واصطلاحا.

القصر لغةً: الحبس، يقال: قصرتُه إذا حبستَه، وهو مقصور، أي: محبوس، قال الله تعالى: ﴿**حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ**﴾ [الرحمن: ٧٢]، وامرأة قاصرة الطرف: لا تمُدُّه إلى غير بَعْلها، كأنها تحبس طَرْفها حبسًا، قال الله سبحانه: ﴿**فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ**﴾[الرحمن: ٥٦]، ومن الباب: قُصاراك أن تفعل كذا وقصرك، كأنه يراد ما اقتصرتَ عليه وحبستَ نفسك عليه، والمقاصر: جمع مَقْصورة، وكل ناحية من الدار الكبيرة إذا أحيط عليها فهي مقصورة[٤].

واصطلاحًا: عُرِّف بتعاريفَ عدةٍ، منها:

التعريف الأول: "تخصيص شيءٍ بشيءٍ بطريقٍ مخصوص"[٥]، فالشيء الأول: هو المقصور، والثاني: المقصور عليه، والطريق المخصوص: أدوات القصر، ومعنى تخصيص الشيء بالشيء: إثبات أحدهما للآخر، ونفيه عن غيره[٦].

التعريف الثاني: "تخصيصُ أمرٍ بآخرَ بإحدى الطرقِ الأربعةِ"، وهذان التعريفان عند البيانيين، لأنهم يبحثون القصر بطرقه الأربعة فحسبُ كما سيأتي، وهو التعريف المختار في البحث.

التعريف الثالث: "إثباتُ الحكم للمذكور ونفيُه عما عداه"[٧]، وهذا التعريف يشمل مفهوم القصر المطلق، فيدخل فيه الطرقُ الأربعة، ويدخل فيه غيرُها.

ويظهر أن بين المفهوم اللغويِّ والاصطلاحيِّ اتصالًا، فإنك حين تقول: ما جاءني إلا زيدٌ، فقد حبستَ المجيءَ وقصرته على زيد، وغيرُه لا يدخل فيه، وكما يقول اللغويُّون: الألف المقصورة، أي: المحبوسة عن المدِّ، والمدُّ: الألف التي تُقلب همزةً، فالباقِلّى مقصورةٌ، والباقْلاءُ ممدودةٌ، ووجه القصر أنك لو مددتَ الباقِلَّى لقلتَ: الباقِلَّا بألفين، ثم تقلب الألفَ الثانية همزةً، ولو قصرته لقلتُ: الباقِلَّى بألف واحدة[٨].

المطلب الثاني: أساليب القصر

أجمع البيانيون على أربعةِ أساليبَ تفيد القصر، وهي: (العطف بلا وبل، والنفي مع الاستثناء، وإنما، والتقديم)، فالعطفُ مثل قولك: زيد شاعرٌ لا كاتب، والنفيُ والاستثناءُ مثل قولك: ما زيدٌ إلا شاعرٌ، و(إنما) مثل قولك: إنما زيدٌ شاعرٌ، و(التقديم) مثل قولك: تميميٌّ أنا.

وفرَّقوا بين هذه الطرق بأشياءَ، منها:

الفرق الأول: أن القصر بالثلاثة الأول بالوَضع، والقصرَ بالتقديم هو بالفحوى، ومعنى الوضع: أن واضع العربيَّة وضعها لمعانٍ تفيد القصر، ومعنى الفحوى، أي: مفهوم الكلام، بمعنى: أنه إذا تأمل الذوقُ السليمُ فيه فهِم القصرَ، وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك[٩].

الفرق الثاني: أن القصر بالأول (العطف) النصُّ فيه على المثبت والمنفي، والأصل في الثلاثة الباقية أنَّ النصَّ فيه على المثبت دون المنفي[١٠].

وذكر السيوطيُّ (ت ٩١١هـ) عشرةَ طرقٍ أخرى تفيدُ القصر، فالمجموع: أربعةَ عشرَ طريقًا[١١]، اعتنى البيانيُّون بالأربعة الأول، وسنكتفي في بحثنا هذا بالأسلوب الثالث: (إنما).

المطلب الثالث: أسلوب القصر بـ (إنما).

الفرع الأول: تركيبُ (إنما).

ذكر ابنُ أمِّ قاسم المراديُّ (ت ٧٤٩هـ) في حَرْف (إنَّ) أن له قسمين، قسمًا هو حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، نحو: إنَّ زيدًا ذاهبٌ، ثم ذكر بعض أحكام (إنَّ)، ومن ذلك: أنها قد تتصل بها (ما) الزائدةُ، فيبطل عملها، ويليها الجملتان: الاسمية والفعلية، فتكون (ما) كافةً لها عن العمل، ومهيِّئة لدخولها على الأفعال[١٢]، ولا يعنينا القسم الثاني. فأصل (إنَّما): إنَّ المؤكِّدة وما الكافّة، فهي مركبةٌ، وليست بسيطةً.

الفرع الثاني: الخلاف في إفادة (إنما) القصر بالوضع أو بالسياق

اختلفَ أهل العلم على قولين، قولٍ يقول بإفادتها القصر، وقولٍ يقول بعدم إفادتها القصر مطلقًا[١٣]، ومن قال بإفادتها اختلفوا: هل إفادتها بالوضع؟ أم هل إفادتها بالسياق؟ فالقول بالوضع يعني أنَّها في كل محالِّها دالة على القصر، والقول بالسياق يعني أنَّ إفادة القصر لم يكن من ذاتيَّتها، بل مِن عوارضها، وليس من وُكْد هذا البحثِ النظرُ في الإفادة من عدمها أصالةً، بل في القول بإفادتها مع اختلاف النظر في كون الإفادة بالوضع أو بالسياق عند أهل النحو والبيان[١٤].

القول الأول: إنَّ (إنما) تفيد القصر بالوضع، وعليه إجماع البيانيِّين وأكثر النحاة، ودليل ذلك:

١) أنها تتضمَّن معنى (ما) النافية و (إلا).

قال أبو عليٍّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في مسألة الحمل على معنى النفي دون لفظه: "يقول ناسٌ من النحويين في نحو قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ**﴾[الأعراف: ٣٣]: إنَّ المعنى: ما حرَّم ربي إلا الفواحش"[١٥]. وجعل عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) كلامَ أبي عليٍّ (ت ٣٧٧هـ) هذا أصلًا للحديث عن (إنما)[١٦].

وجه الدليل: أن أسلوبَ (إنما) محمولٌ على أسلوب (ما) النافيةِ، و(إلا) المثبتةِ، وهذه حقيقةُ القصر: إثباتُ الحكم للمذكور، ونفيُهُ عما سواه، ويعني الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ) بـ (النحويين): الزجاجَ (ت ٣١١هـ) كما سيأتي[١٧].

ودليلُ الحمل على معنى النفي:

أ. قول النحويين المحتجِّ بهم الذين أخذوا النحو من كلام العرب مشافهةً مثلَ الخليل وسيبويهِ.

ب. قول المفسرين المتقدمين من العرب العارفين بموضوعات الألفاظ، مثلَ ابن عباسٍ (ت ٦٨هـ) وابن مسعودٍ (ت ٣٢هـ) ومجاهدٍ (ت ١٠٤هـ) ممن فسَّر القرآن من أكابر الصحابة قبل تدوين علم المعاني[١٨].

ج. صحة انفصال الضمير مع (إنما)، نحو (إنما يقومُ أنا)، فإن انفصال الضمير إنما يجوز عند تعذر الاتصال، ولا تعذُّر ههنا إلا بأن يكون المعنى: ما يقومُ إلا أنا، فيقع بين الضمير وعامله فصلٌ لغرض، ومِمَّن استعمل هذا الانفصالَ الفرزدقُ (ت ١١٠هـ) في قوله:

أنا الذائدُ الحامي الذِّمارَ وإنما * يدافعُ عن أحسابهم أنا أو مثلي**[١٩]

يقول أبو علي الفارسي: "فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجَبا، أو منفيًّا، فلو كان المراد به الإيجابَ لم يستقم، ألا ترى أنك لا تقول: يدافع أنا، ولا: يقاتل أنا، إنما تقول: أدافعُ، وأقاتل، إلا أنَّ المعنى لما كان: ما يدافع إلا أنا، فصلتَ الضمير، كما تفصله مع النفي إذا ألحقتَ معه (إلا) **حملًا على المعنى**]"[٢٠]. وكذلك قال أبو منصور الأزهريُّ (ت ٣٧٠هـ)[٢١]، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)[٢٢].

قال ابن يعيش: ""إنَّما" زادت "إنَّ" تأكيدًا على تأكيدها، فصار فيها معنى الحَصر، وهو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره، فإنّ معنى "إنَّما اللهُ إلهٌ واحدٌ"، أي: ما الله إلَّا إله واحد، نحو: "لا إله إلا الله"، وكذلك {إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ}، أي: ما أنت إلَّا منذرٌ"[٢٣].

٢) التراكيب القرآنية الدالة على أنَّ (إنما) للقصر بالوضع.

مثل قوله تعالى: ﴿**قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِندَ اللَّـهِ**﴾[الأحقاف: ٢٣]، ﴿**قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ اللَّـهُ إِن شَاءَ**﴾[هود: ٣٣]، ﴿**قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللَّهِ**﴾[الأعراف: ١٨٧]، فإنه إنما يحصل مطابقة الجواب إذا كانت إنما للحصر ليكون معناه لا آتيكم به، إنما يأتي به الله، ولا أعلمها إنما يعلمها الله.

وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ * إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ**﴾[الشورى: ٤١-٤٢].

ومنها: قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِآيَةٍ قَالُواْ لَوْلاَ اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يوحَى إِلَيَّ مِن رَّبِّي**﴾[الأعراف: ٢٠٣]، لا يستقيم المعنى إلا بالحصر.

وقوله تعالى: ﴿**وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ**﴾[آل عمران: ٢٠]، إذ لو لم تكن للحصر كانت بمنزلة: إن تولوا فعليك البلاغ، وهو عليه البلاغ تولوا أم لا، وإنما ترتب على توليهم نفي غير البلاغ مما قد يتوهم نسبته له صلى الله عليه وسلم[٢٤].

وهذا الدليل "من أقوى الأدلة وأحكمها، بل هو أصل ما قاله اللغويون والمفسرون؛ لأن مقالتهم مستنبطة من دلالات التركيب"[٢٥]، وكذلك فإن "هذا الذي أضافه -يعني السبكيَّ في عروس الأفراح- أدلة لها طابَعٌ يختلف عن الأدلة التي ساقها السَّكَّاكي ومن بعده؛لأنها لا تعتمد على ما ذكره العلماء وقاله أهل الصناعة في كلمة إنما، وإنما تعتمد على تصرفها في الأسلوب، وكيف رمى بها الكلام الفصيح في مرمًى لا يصلح إلا للقصر"[٢٦]. وسيأتي آخرَ البحث ذكر بعض التطبيقات القرآنية وكلام بعض المفسرين فيها.

والقول بإفادة (إنما) القصرَ هو الشائع الذائع، قال بهاء الدين السبكي: "إنما للحصر، وهو الذي عليه أكثر الناس"[٢٧].

القول الثاني: إنَّ (إنما) تفيد القصر بدلالة السياق لا بالوضع، ونُسب إلى سيبويه[٢٨]، وهو رأي ابنِ عطيةَ (ت ٥٤٢هـ)، وأبي حيانَ (ت ٧٤٩هـ) وغيرِهم.

قال ابنُ عطيّة (ت ٥٤٢هـ) في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾[فاطر: ٢٨]: "و(إنما) في هذه الآية تخصيص الْعُلَماءِ لا للحصر، وهي لفظة تصلح للحصر وتأتي أيضا دونه، وإنما يُعلم ذلك بحسب المعنى الذي جاءت فيه، فإذا قلت إنما الشجاعُ عنترةُ، وإذا قلت إنما اللهُ إلهٌ واحدٌ، بان لك الفرق فتأملْه"[٢٩].

والجواب عن ذلك: أن كلا العبارتين تفيد الحصر، سوى أن المثال الأول: إنما الشجاع عنترة، الحصرُ فيه ادِّعائيٌّ، والحصر في المثال الثاني: إنما الله إلهٌ واحد حقيقيٌّ، وأكثر ما يُنفى عنه الحصرُ بـ (إنَّما) الجوابُ فيه أنه ادِّعائيٌّ، والادِّعائي هو ما يقصد به المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور، فيُنزَّل منزلة المعدوم.

وهو في الآية إما أن يكون حقيقيًّا: فلا يخشى اللهَ إلا من كان عالمًا به، وإما أن يكون ادعائيًّا بأن يكون غيرهم ممن يخشاه ولكن لا اعتدادَ بخشيته، وإما أن يكون للتعريض بهم بأنهم أولى الناس بذلك.

قال أبو حيان: "وفي ألفاظِ المتأخرين مِن النحويين وبعضِ أهل الأصول أنها للحصر، وكونُها مركبةً من "ما" النافية، دخل عليها "إن" التي للإثبات فأفادت الحصر، قولٌ ركيكٌ فاسدٌ صادرٌ عن غيرِ عارفٍ بالنحو، والذي نذهب إليه أنها لا تدُلُّ على الحصر بالوضع، كما أن الحصر لا يُفهم من أخواتها التي كُفَّتْ بمَا، فلا فرقَ بين: لعل زيدا قائم، ولعل ما زيد قائم، فكذلك: إنَّ زيدًا قائمٌ، وإنما زيدٌ قائم، وإذا فهم حصر، فإما يُفهم من سياق الكلام لا أنَّ "إنما" دلت عليه"[٣٠].

والجواب عن ذلك: أنَّ (إنَّما) متضمِّنةٌ معنى النفي وإلا، "وفرقٌ بينَ أنْ يكونَ في الشيءِ معنَى الشيءِ، وبينَ أنْ يكونَ الشيءُ الشيءَ عَلَى الإطلاق"[٣١]، ومَن أخطأ في تركيبها لم يُخطِئ في كونها متضمنة معنى النفي، ودالةً على الحصر في استعمالاتها.

وقال أبو حيان: "وقد أولعَ أكثر أصحابنا المتأخرين بأنَّ: إنما، فيها معنى الحصر، حتى أجرَوا عليها أحكام حرف النفي وإلا، والذي تقرَّر في علم النحو أنَّ: ما، الداخلة على: إنَّ وأخواتها، هي كافَّة لهنَّ من العمل"[٣٢].

وهذا القول من أبي حيان (ت ٧٤٩هـ) هو عينُ ما انتقده عبدُ القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في قوله: "وأمرٌ آخرُ، وهو ليس ببعيد، أن يظُنَّ الظانُّ أنه ليس في انضمام: ما، إلى: إنَّ، فائدةٌ أكثرُ من أنها تُبطل عملها، حتى ترى النحويين لا يزيدون في أكثر كلامهم على أنها: كافَّةٌ، ومكانها ههنا يزيل الظنَّ ويبطُله"[٣٣].

وإذا عُلم قولُ أبي حيانَ (ت ٧٤٩هـ) في إفادة (إنما) الحصر بالسياق، فلا عجب أن يكون قوله في أسلوب (التقديم) كذلك، وأولى؛ لِما أن الحصر بـ (إنَّما) بالوضع، و(التقديم) بالفحوى، وما كان وضعًا ولم يُفدْ عنده الحصرَ فأولى ألا يفيدَ ذلك ما كان دلالة القصر فيه بالفحوى[٣٤].

وردَّ أبو حيان (ت ٧٤٩هـ) على ابن مالكٍ (ت ٦٧٢هـ) استدلالَه ببيت الفرزدق (ت ١١٠هـ) على تعيُّن انفصال الضمير فيها متأخرًا بآياتٍ من القرآن الكريم لم يجئ فيها النظم كذلك، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ**﴾ [يوسف: ٨٦]، فلو تعيَّنَ انفصالُ الضمير متأخرًا لكان نظم الآية: إنما يشكو بثي وحزني إلى الله أنا، ونسب إلى ابن مالكٍ الجهلَ بلسان العرب، وجعله خطأ فاحشًا[٣٥].

وهذه زَلَّة من أبي حيانَ (ت ٧٤٩هـ) -رحمه الله-، وما زلنا نتعجَّب من مثاله هذا وغيره حتى وقفنا على كلام ابن ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) إذ يقول: "ويا لَله [لِـ] لتعجبٍ من الشيخ، جهّل المصنفَ وخطّأه وقوّله ما لم يقُل، واعتقد فيه أنه يمنع مِن جواز ما لم يَتوهَّمْ بَشَرٌ منعَه، لم يقل إن (إنَّما) لا يقع بعدها الضمير إلا منفصلا فيُرَدَّ عليه بوقوعه متصلًا، إنما قال: إن الضمير المحصور بـ(إنَّما) يجب انفصالُه، فكيف يَرُدُّ عليه بما لم يُقصد فيه حصرُ الضمير؟ أما الآياتُ الكريمةُ التي ردَّ بها الشيخُ على المصنِّف، فلم يُقصَد في شيء منها حصرُ الفاعل، إنما قُصِدَ حَصْرُ متعلَّقِ الفعل؛ فمعنى الآية الأولى: لا أشكو بثي وحزني إلا إلى الله، أي: لا أشكو إلى غيره، إلى أن قال: ولا أعرف كيف خفي هذا على الشيخ رحمه الله تعالى"[٣٦].

وقال بهاء الدين السبكي: "لسانُ حالِ ابن مالك يتلو: ﴿**إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ**﴾[يوسف: ٨٦]، وكلامُ ابنِ مالكٍ هو الصواب، وليس منفردًا به"[٣٧].

المبحث الثاني:
محل المقصور عليه في (إنما)، والدعاوى المتجهة إليه

المطلب الأول: محل المقصور عليه في (إنما)، وفيه فرعان:

الفرع الأول: عرض الخلاف في محل المقصور عليه بـ (إنما).

القول الأول: أن محلَّ المقصور عليه في (إنما) هو المتأخر كما أجمع عليه البيانيُّون، وكذلك إذا أريد بها الحصر عند أصحاب القول الثاني.

فإذا قلت: إنما محمدٌ راكبٌ، فقد حَصرْت محمدًا في كونه راكبًا قصرَ الموصوف على الصفة، وإذا قلت: إنما الراكبُ محمدٌ، فقد حَصرْت الراكبَ في كونه محمدًا لا غيرُ قصرَ الصفة على الموصوف.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ**﴾[الغاشية: ٢١]، أي: إنَّ أَمْرَك ومُهِمَّتك التذكيرُ والبلاغُ، ولذلك حسُن نفي غير صفة التذكير بقوله تعالى بعدها: ﴿**لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ**﴾[الغاشية: ٢٢]، وفي قولك: إنما المذكرُ أنت، أي: إن صفة التذكير مقصورة عليك لا يقومُ بها غيرُك، فحيث أَخَّرتَ فهو المقصور عليه أو المحصور فيه، والمقدَّم هو المقصور والمحصور.

ومن أمثلة ذلك في حصر الفاعل: إنما قامَ عمروٌ، وإنما ضربَ زيدًا عمرٌو، وإنما ضرب زيدًا يوم الخميس عمرٌو، فيجب تأخير الفاعل هنا، وهو المقصور عليه إجماعًا.

قال أبو حيان: "وإذا كان الحصر بـ: إنما، فذكر الشيخ بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس أن النحاة أجمعوا على أنه متى أريد الحصر في واحد منهما وجب تأخيره وتقديم الآخر، فتقول: إنما ضرب عمرو هندًا، إذا أردت الحصر في المفعول، و: إنما ضرب هندًا عمرو، إذا أردت الحصر في الفاعل"[٣٨]. وقال: "وفرَّق الكسائيُّ بين (إنما) وحرف

النفي و(إلا) بأن (إنما) لا دليلَ معها على الحصر في أحدهما إلا تأخير المحصور؛ فلم يَجُزْ تقديمُه لئلا يلتبس المحصور بغير المحصور، بخلاف الحصر بحرف النفي وإلا، فإنَّ اقتران الاسم بإلا دليل على الحصر فيه تقدم أو تأخر"[٣٩].

وقال بهاء الدين السبكي: "المحصور بها [أي: إنما] هو الأخير لفظًا، وهو الذي **أجمع عليه البيانيون**، وعليه غالب الاستعمالات"[٤٠].

وقال أبو موسى الجزولي (ت ٦٠٧هـ) في مقدمته: "والفاعل مرتبته أن يليَ الفعل... وقد يجب، فكلُّ فاعلٍ متصلٍ بضميره يعودُ على المفعول به، أو مقرون بإلا، أو في معنى المقرون بإلا، وجب تأخيره"[٤١]، ومثَّل أبو علي الشَّلَوْبين (ت ٦٥٤هـ) لقول الماتن: "أو في معنى المقرون بإلا بقوله: مثاله: إنما ضرب زيدًا عمرٌو، و﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾[فاطر: ٢٨]"[٤٢].

وأطال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) حديثه في أن المؤخر في (إنما) هو المقصور عليه، ومن ذلك قوله: "واعلمْ أَنَّ الأمرَ في المبتدأ والخَبر، إنْ كانا بَعْدَ "إنّما" عَلَى العبرةِ التي ذكرتُ لك في الفاعل والمفعولِ، إذا أنتَ قدَّمْتَ أَحدَهما على الآخَرِ. معنى ذلك: أنك إنْ تركتَ الخبرَ في موضِعهِ فلَمْ تُقدِّمه على المبتدأ، كان الاختصاصُ فيه، وإن قدَّمْتَه على المبتدأ صار الاختصاصُ الذي كان فيه في المبتدأ. تفسيرُ هذا، أَنك تقولُ: "إنما هذا لك"، فيكونُ الاختصاصُ في "لك" بدلالةِ أَنك تقولُ: "إنَّما هذا لكَ لا لِغيرك" وتقولُ: "إنما لكَ هذا"، فيكونُ الاختصاصُ في "هذا"، بدلالةِ أنك تقول: "إما لكَ هذا لا ذاكَ"، والاختصاصُ يكونُ أبداً في الذي إذا جئتَ "بلا" العاطفة كان العطف عليه"[٤٣].

<u>القول الثاني:</u> أن المقصور عليه في (إنما) لا يتعين كونُه المتأخرَ، بل قد يكون غيرَه ويُفهم بالقرينة، ويُنسب هذا القول إلى الزجَّاج (ت ٣١١هـ)[٤٤]، ولم نجد نصًّا للزجَّاج (ت ٣١١هـ) في ذلك، ويبعُد أن يقول به خاصةً أنه من أوائل من صرَّح بإفادة (إنما) الحصر في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ**﴾[البقرة: ١٧٣]، واستدلَّ ببيت الفرزدق (ت ١١٠) قبل أبي عليٍّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وجَعَلَ طريقةَ الحصر في المثالَينِ: ما حرَّم عليكم إلا الميتة، وما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي[٤٥].

تنبيه: المراد بالأخير والمتأخر في المقصور عليه: الجزء الأخير والمتأخر، وضابط الجُزء الأخير: ما يكون في الآخِر جزءًا بالذات عمدةً أو فضلةً، لا ما كان مذكورًا في آخره فقط، فإن الموصول المشتمل على قيود متعددة: جزءٌ واحدٌ، وكذلك الموصوف مع صفته: جزءٌ واحدٌ، فالمقصور عليه في قولنا: إنما جاءني مَن أكرمته يومَ الجمعة أمام الأمير= هو الفاعل: مَن الموصولية وصلتها، وفي قولنا: إنما جاءني رجلٌ عالمٌ: الموصوف مع صفته[٤٦].

ومما يوضِّح هذا: قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ**﴾، فالمقصور عليه هو الخبر {رسولُ الله} وما عطف عليه، وكذلك في قوله تعالى: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ**﴾ فإن المقصور عليه هو الرسالة بقيد {قد خلت من قبله الرسل} لا {رسولٌ} فحسب كما ذهب عليه بعض من أبعد، ولا فرق في التعبير بين (إنما) و(ما وإلا) من حيث محل القصر كما سبق[٤٧].

الفرع الثاني: عِلَّةُ محلِّ المقصور عليه بـ (إنَّما)

جعل العلماءُ المقصورَ عليه هو المتأخرَ في (إنما) دفعًا للإلباس، وتلك علةٌ كبرى من علل أصول النحو ترجع إليها كثيرٌ من المسائل، كمنع حذف الموصوف فيما كان على زنة (فعيل) بمعنى مفعولٍ ويستوي فيه المذكر والمؤنث وأُلزم فيه حذف تاء التأنيث، مثل قولهم: (رأيت كفًّا خضيبًا)، ولا يجوز أن تحذف الموصوف فتقولَ: (رأيتُ خضيبًا) وتقصد: كفًّا؛ منعًا للالتباس بين (فعيل) بمعنى مفعول، أو (فعيل) بمعنى فاعل، مثلَ: (سميع) و(عليم)[٤٨].

ولا يصحُّ في قولك: ضرب موسى عيسى، أن تقصد أنَّ الضاربَ عيسى على أنَّه فاعل مؤخر، دفعًا للإلباس، وجاز ذلك في قولك: أكل الكُمَّثرى موسى؛ لأن القرينة دالة على الفاعل[٤٩].

ولا يصحُّ في قولك: يومَ يدعوا، إذا أردت الجمع، أن تحذف واو (يدعوا) كما جاز ذلك إذا أردت المفرد في: يوم يدعُ الداعِ، لئلا يلتبس المفرد بالجمع[٥٠].

وممن نصَّ على علَّة الإلباس: القَزْوينيُّ (ت ٧٣٩هـ) في المتن المعتمد في الدرس البلاغي: تلخيصُ المفتاحِ، إذ يقول: (وفي إنما يؤخر المقصور عليه، تقول: إنما ضربَ زيدٌ عمرًا، ولا يجوز تقديمه على غيره للالتباس)[٥١]، وابنُ مالك (ت ٦٧٢هـ) في أصل المتن المعتمد في الدرس النحوي: الكافيةُ الشافيةُ، إذ يقول:

٤٧٠- وأخِّر المفعول إن لَبسٌ حُذِرْ * أو أُضمِرَ الفاعلُ غيرَ مُنحصرْ**

٤٧١- وذا انحصارٍ أخِّرَنَّ منهما * حتمًا، بـ (إلا) كان أو بـ (إنَّما)**[٥٢]

قال ابن مالك في شرحه ذلك: "بخلافِ المحصور بـ (إنَّما) فإنه لا يُعلم حصرُه إلا بالتأخير، فلذلك لم يُختلف في منع تقديمه"[٥٣]. وما أكثر ما نصَّ في كافيته على الأمن من اللبس، والحذرِ منه، ومنعِ الالتباس!

ومع أنّ ما نُسب إلى الزجَّاج عدمُ تعيُّنِ تأخيرِ المقصور عليه، إلا أنه جعل القرينةَ هي الدالَّةَ على المقصور عليه، وحيث لم توجد قرينةٌ فلا يُمكن أحدًا أن يقول بغير ما نُقِلَ الإجماعُ عليه.

المطلب الثاني: نقض الدعاوى المتجهة إلى محل المقصور عليه في (إنما)، وفيه أفرع:

الفرع الأول: دعوى جواز تقديم ما حقه التأخير.

لو قال قائل: ما الذي يمنع أن يكون المقصورُ عليه متقدِّمًا في قولنا: إنما زيدًا ضربتُ، والمقصورُ هو الضرب؟ فإنَّك لو أتيت بـ (لا) لقلت: إنما زيدًا ضربتُ لا عَمْرًا، وكذلك في قول أبي الطيب:

أساميًا لم تزدْهُ معرفةً * وإنما لذةً ذكرناها**[٥٤]

أي: ما ذكرناها إلا للذة، فما الجواب عن ذلك؟

قيل: إن الكلام فيما إذا كان القصرُ مستفادًا من (إنما)، وفي المثالَين القصرُ مستفادٌ من التقديم، ومحلُّ الكلام في تأخر المقصور عليه إذا كانت (إنما) أداةَ القصر في المثال، فإذا اجتمع أسلوبان من أسلوب القصر، وهما هنا: (إنما) والتقديم، قُدِّم القصر بالتقديم على القصر بـ (إنَّما)، أما إذا أريد القصر بـ(إنَّما) -ولو اجتمع التقديم معه- فإن الحُكمَ لـ (إنَّما)[٥٥].

الفرع الثاني: دعوى رفع الإلباس بمقصود المتكلم.

فإن قال: فما الذي يمنع أن أقول: إنما المذكرُ أنت، وأقصدَ معنى حصر الرسول في التبليغ؟ قيل: إن محلَّ المنعِ اللَّبس، فإننا لا نعرب الكلام على نيَّة المتكلم، وإنما يجب أن نجري على سَمْت واحدٍ وسكيكة واحدةٍ إذا اقتضى الأمر اللَّبْس.

قال الدسوقي: "الإلباس: إفهام خلاف المراد في التقديم، وذلك لأنَّ كلًّا من الفاعل والمفعول الواقعين بعد الفعل يجوز أن يكون هو المقصورَ عليه دون الآخر، ولم يقترن بأحدهما قرينةٌ تدل على كونه هو المقصورَ عليه، فقصدوا أن يجعلوا التأخيرَ علامةَ القصر على ذلك المؤخَّر، فالتزموه في مواطنَ مع إنما".

وقال الشاطبي: "فإنّ مراعاةَ اللَّبس في كلام العرب أو عدمَ مراعاة يشير إلى أصلِ ذلك أنّ وضع الكلام إنما هو للبيان عن المعاني التي في النفس، فالأصلُ اجتنابُ ما لا يحصل معه البيان من لَبسٍ أو غيره، ولذلك وصفوا الإعرابَ في الأسماء لأجل التفرقة بين المعاني، إذ لو لم يضعُوه لم يحصلِ الفرقُ ووقع اللبسُ حسبما قرره النحويون، ووضعوا أبنيةَ التصغير والتكسير والنَّسب والمبالغة وغير ذلك؛ليتبيّن مرادهم في الأسماء والمسميات؛ إذ لا يتميز المعنى المراد من غيره دونها. وقال: فمن لم يعتبر هنا اللَّبس فقد خالف العربَ والنحويين"[٥٦].

الفرع الثالث: دعوى التحكُّم في قواعد العربية.

فإن قال قائل: فما الذي يمنعُ من تجويز الوجهين في قول الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ**﴾[الغاشية: ٢١]، بإعراب (أنت) خبرًا مقدَّما، و (مذكرٌ) مبتدأ مؤخرًا، أو أَجعلُ (أنتَ) مبتدأً، و (مذكرٌ) خبرًا؟ قيل: لا يجوز الوجه الأول؛ لمنع تعريف الخبر هاهنا وتنكير المبتدأ، وتَحتَّم الوجه الثاني.

فإن قيل: أليس هذا تحكُّمًا في قواعد العربية؟ قيل: ليس هذا تحكُّمًا؛ لأن إعراب الكلام –وخاصةً القرآن العزيز– ليس جاريًا على نمط الاحتمالات العقلية، بل " لما كان الغَرضُ من الكلام حصولَ الفائدة، وكان الإخبار عن غير مُعَيّنٍ لا يُفيد، كان أصلُ المبتدأ التعريف، ولهذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على أمرٍ زائدٍ سوى التعريف، بخلاف النكرة، فإنَّ الفائدة في الإخبار عنها تتوقّفُ على أمرٍ زائد"[٥٧].

بل إنَّ ما تجوز فيه الأوجه النَّحوية لا يصِحُّ أن يُحمل جميعُها في كلام الله تعالى، بل الحَمْلُ يكون على أحسنها وأوفاها وأدلِّها على المراد، ولابن القيم (ت ٧٥١هـ) والسَّمين الحلبيِّ (ت ٧٥٦هـ) كلماتٌ كثيرة في ردِّ عددٍ من أعاريب العلماء للكتاب العزيز، وأنَّ القرآن يتنزَّهُ عن ذلك، وإن كان الاحتمال النحوي فيها موجودًا، فكيف بالاحتمالات العقلية[٥٨].

قال عبد القاهر: "ليس النظم إلا أن تضع كلامك على الوضع الذي يقتضيه: علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرفَ مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك، فلا تُخِلَّ بشيء منها"[٥٩]، " فلا ترى كلامًا قد وُصف بصحة نظم أو فساده، أو وُصف بمزيَّةٍ وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجعَ تلك الصحةِ وذلك الفسادِ وتلك المزيَّةِ وذلك الفضلِ إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدتَه يدخُل في أصلٍ من أصوله، ويتصل ببابٍ من أبوابه"[٦٠].

بقي أن يُقال: إن بهاء الدين السبكي أوردَ آياتٍ يتَّجه فيه الإشكال على محلِّ المقصور عليه، وكونِه المؤخَّرَ في (إنما) ولم يُجِب عنها، فانبرى لها الدكتور صباح درَّاز، وأجاب عنها آيةً آيةً، وقال آخر بحثه: "وصفوة القول: أنَّ (إنما)

للقصر، وأن المقصور عليه هو المؤخَّر أبدًا إلا إذا عرض عارضٌ في الصياغة، ولا تُلغى دلالتُها على القصر إلا إذا أفيد بطريقٍ أقوى، وهو: التقديم، فتبقى دالة على التأكيد للقصر، كضمير الفصل حين يأتي مع تعريف الطرفين مؤكدًا للحصر"[٦١].

ومما يحسن في الختام أن ندُلَّ القارئَ على بعض الكتب التي عالجت موضوع القصر في الكتاب والسنة، فمنها ما ذكرناه في الدراسات السابقة، ونزيد عليه كتاب: (أسرار القصر في القرآن الكريم)، للدكتور صباح درّاز، وكتاب (دلالات التركيب) للدكتور محمد أبو موسى، وكتاب (البلاغة فنونها وأفنانها) للدكتور فضل عباس، وكتاب: (أساليب القصر في أحاديث الصحيحين ودلالاتها البلاغية) للدكتور عامر الثبيتي، وذكر فيه أنَّ لـ (إنَّما) تسعةً وتسعين شاهدًا في السنة، ونسبتها من أساليب القصر عامة: الرُّبُعُ، والرُّبُع كثيرٌ، وهو الأسلوب الثاني ذِكرًا بعد النفي والاستثناء، وذكر المؤلف أن كلَّ أمثلة (إنما) دالةٌ على القصر.

المطلب الثالث: تطبيقات قرآنية على (إنما)

سأعرض في هذا المطلب تطبيقاتٍ قرآنية على القصر بـ(إنما) مع بيان محل المقصور عليه فيها، معززةً بأقوال المفسرين الدالة على أسلوب القصر، وذلك إما بالتنصيص على القصر ومحله، وإما بتفسير الكلام بأسلوب (ما) و(إلا) وهو دليل على القصر ومحله كما مرَّ، وإما بفساد العبارة إذا جُعل محلُّ المقصور عليه فيه هو الجزءَ الأولَ من الجملة.

الشاهد الأول: قوله تعالى على لسان المنافقين: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾[البقرة: ١٤]

قال الشيخ محمد أبو زهرة: "وقد أكدوا الحكم بأنهم يستهزئون بالجملة الاسمية، وبـ "إنَ" الدالة على التوكيد، وبذكر "نحن" لتأكيد الحكم باستهزائهم، وذُكِر بـ"إنما" الدالة على القصر، والمعنى: إننا في عملنا هذا نستهزئ، فهم يقصرون أنفسهم على الاستهزاء قصرا إضافيا"[٦٢]. فقد نص الشيخ أبو زهرة على القصر ومحلِّه ونوعه.

الشاهد الثاني: قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾[البقرة: ١٣٧]

قال الشيخ جمال الدين القاسمي: "فَإِنَّما هُمْ فِي شِقاقٍ أي فما هم إلا في خلاف وعداوة وليسوا من طلب الحق في شيء"[٦٣]. ففي كلامه ذكرٌ للأسلوب الآخر للقصر المدلَّل به على القصر بإنما ومحلِّه.

وقال الشيخ رشيد رضا: "**(فإنما هم في شقاق)** أي إن أمرهم محصور في العداوة والمشاقة، أي الإيذاء والإيقاع في المشقة، أو شق العصا بتحري الخلاف والتعصب لما يفصلهم ويبينهم منكم"[٦٤] وهذا تصريحٌ ظاهر بالقصر ومحله.

الشاهد الثالث: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾[البقرة: ٢٧٥]

قال الزمخشري: "إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبا. فإن قلت: هلا قيل إنما الربا مثل البيع لأنّ الكلام في الربا لا في البيع، فوجب أن يقال إنهم شبهوا الربا بالبيع فاستحلوه، وكانت شبهتهم أنهم قالوا: لو اشترى الرجل ما لا يساوى إلا درهما بدرهمين جاز، فكذلك إذا باع درهما بدرهمين؟ قلت: جيء به على طريق المبالغة، وهو أنه قد بلغ من اعتقادهم في حل

الربا أنهم جعلوه أصلا وقانونا في الحل حتى شبهوا به البيع"[٦٥].

وفي كلام الزمخشري ما يبيِّن فساد التقديم، وأن النظم القرآني في غاية البيان.

الشاهد الرابع: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾[النساء: ١٧١]

الجزء المقصور عليه في هذه الآية هو الخبر في قوله {**رسول الله**} وما عُطف عليه في قوله: {**وكلمتُه**} وأيضًا: {**وروحٌ منه**}، و"صدَّر الكلام بأداة القصر، وهي "إنما"، ومعنى القول: ليس المسيح عيسى ابن مريم إلا رسول الله أرسله لهداية الحق، وهو قد نشأ بكلمته، ونفخ بروح منه في مريم، فكان من بعد بشرا سويا"[٦٦]، وفي كلام الشيخ أبي زهرة تنصيص على القصر ومحله، وحملُه أسلوبَ «ما وإلا» على «إنما».

الشاهد الخامس: قوله تعالى على لسان نبيه ﷺ: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[النساء: ١٧١]

قال الطيبي: "قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾** إثبات للتوحيد على القصر، وتقرير لصفة الفردانية على الوجه الأبلغ؛ لأن المعنى: ما الله إلا واحد فردٌ في الإلهية لا شريك له فيها، ولا يصح أن يسمى غيره إلهًا"[٦٧]، وفي كلام الطيبي التنصيص على القصر ومحلِّه ونوعِه، وحمله أسلوبَ «ما وإلا» على «إنما».

الشاهد السادس: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[الحجرات: ١٠]

قال الرازي: "المسألة الثالثة: (إنما) للحصر أي لا أخوة إلا بين المؤمنين، وأما بين المؤمن والكافر فلا؛ لأن الإسلام هو الجامع ولهذا إذا مات المسلم وله أخ كافر يكون ماله للمسلمين ولا يكون لأخيه الكافر"[٦٨].

وقال ابن عاشور: "وجيء بصيغة القصر المفيدة لحصر حالهم في حال الإخوة مبالغةً في تقرير هذا الحكم بين المسلمين، فهو قصر ادِّعائيٌّ أو هو قصرٌ إضافيٌّ للرد على أصحاب الحالة المفروضة الذين يبغون على غيرهم من المؤمنين"[٦٩].

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث يخلص الباحثان إلى تقرير أهم **النتائج والتوصيات**:

١- إنَّ العلماء اختلفوا في إفادة (إنما) القصرَ من عدمه، وأكثر العلماء على الإفادة.

٢- إنَّ المقصور عليه في (إنما) هو الجزء الأخير من الجملة، وعليه إجماع النحويين والبيانيين، وما يُنسب إلى الزجَّاج بعيدٌ عنه، ولو صحَّت النسبة إليه فلا لَبْس مع اشتراطه القرينة.

٣- إنَّه إذا اجتمع أسلوبا الحصر بالتقديم، و(إنما) حُكِم لأحدهما على الآخر على الوجه المختار: إما بإلغاء التقديم غالبًا، وإما بإرجاع ذلك إلى السياق وقرائن الأحوال، وعلى الوجهين فلا لَبس.

التوصيات:

يوصي الباحثان بالآتي:

١- تحرير إفادة (إنما) القصر بالوضع أو بالسياق عند إمام النحو سيبويه.

٢- تحرير ما يُنسب للزجَّاج من جواز تقدم المقصور عليه في (إنما).

٣- استيعاب آيات القصر بـ (إنما) في القرآن الكريم، وبيان ما كان منها حقيقيًّا أو ادعائيًّا أو تعريضًا، مع مناقشة كل موضع في ذلك.

الهوامش:

(١) الشاطبي، (١٩٩٨)، الموافقات، (ط ١)، (٥٣/٥)، واللفظ المركب (كلية الشريعة) مرادًا به القرآن الكريم من إطلاقات الشاطبي عليه كما في الموافقات (١٤٤/٤ و٣١٦) (٢٢٦/٥).

(٢) التفتازاني، (٢٠١٨)، مختصر المعاني شرح تلخيص المفتاح، (ط ١)، (ص٥٥).

(٣) شاهدُ هذا الأسلوب في الاستفهام بـ«هل» قولُ الله تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ**﴾ [الرعد: ١٦] ويصحُّ ترك «هل» بدلالة تكملة الآية: ﴿**أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ**﴾[الرعد: ١٦]. يُنظر: تمهيد القواعد، لابن ناظر الجيش (٩/٤٧٤٤).

(٤) ابن فارس، (١٩٧٩)، مقاييس اللغة، (د. ط)، (٩٨/٥). وطريقتي في البحث أني أرادف بين ألفاظ: (القصر)، و(الحصر)، و(التخصيص).

(٥) التفتازاني، مختصر المعاني، (ص١٦٣).

(٦) الصعيدي، (٢٠٠٥)، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، (ط ١٧)، (٢٢١/٢).

(٧) السبكي، (٢٠٠٩)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، (د. ط)، (٣٩٣/١).

(٨) السيرافي، (٢٠٠٨)، شرح كتاب سيبويه، (ط ١)، (٤٧٩/٣).

(٩) التفتازاني، مختصر المعاني، (ص١٧١)، وخالفه الدسوقي، (د. ت)، حاشية الدسوقي على شرح السعد، (د. ط)، (٢٠٤/٢) إذ فسَّر الوضع بمعنى أن الواضع وضعها لمعانٍ يجزم العقل عند ملاحظة تلك المعاني بالقصر، وليس المراد أنها موضوعة للقصر. وذكر السبكي (٢٠٠٩)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، (د. ط)، (٤٠٨/١): أن المراد بالفحوى مفهوم المخالفة، وهو خلاف مصطلح الأصوليين أن الفحوى مفهوم الموافقة. والصحيحُ ما ذكره التفتازاني.

(١٠) التفتازاني، مختصر المعاني، (ص١٧٢).

(١١) السيوطي، (٢٠٠٨)، الإتقان في علوم القرآن، (ط ١)، (ص٥٢١).

(١٢) المرادي، (٢٠٢١)، الجنى الداني في حروف المعاني، (ط ٢)، (٨٣/٢ – ٨٥).

(١٣) ممن يرى أنها للتأكيد وليست للحصر: ابنُ بَرهان في شرح اللمع (٧٤/١)، وهو قول شاذٌّ لما عليه أكثر العلماء والمحققين، قال ابن عاشور في قول الله تعالى عن المنافقين ودعواهم الإصلاح: [وجاءوا بـ إنما، المفيدة للقصر باتفاق أئمة العربية والتفسير، ولا اعتداد بمخالفه شذوذًا في ذلك]. ابن عاشور، التحرير والتنوير، (٢٨٥/١).

(١٤) يُنظر: الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، (٣٢٧/٢) فقد توسَّع في ذكر الخلاف على خللٍ في نسبة بعض الأقوال.

(١٥) الفارسي، (د. ت)، المسائل الشيرازيات، (د. ط)، (٢٥٣/١).

(١٦) الجرجاني، (١٩٩٢)، دلائل الإعجاز، (ط ٣)، (٣٢٨).

(١٧) الزجَّاج، (١٩٨٨)، معاني القرآن وإعرابه، (ط ١)، (٢٤٣/١).

(١٨) الدسوقي، (د. ت)، حاشية الدسوقي على شرح السعد، (د. ط)، (١٩٦/٢).

(١٩) الفرزدق، (١٤٠٧هـ)، ديوان الفرزدق، (ط ١)، (ص٤٨٨) وفيه بلفظ: أنا الضامن الراعي الذمار، والرواية المشهورة: أنا الذائد الحامي الذمار.

(٢٠) الفارسي، المسائل الشيرازيَّات، (٢٥٣/١).

(٢١) الأزهري، (د. ت)، تهذيب اللغة، (د. ط)، (٥٣٥/١٥).

(٢٢) ابن جني، (١٩٦٩)، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، (ط ١)، (١٩٤/٢).

(٢٣) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري (٤/٥٢٢).

(٢٤) هذا الدليلُ كله من السبكي، عروس الأفراح، (٤٠٣/١). قال بسيوني فيُّود: (وتلك إضافة جيدة، فقد نظر ابن السبكي إلى استعمالات (إنما) في التراكيب، ولم ينظر إلى ما قاله العلماء وأهل صناعة الكلام في شأنها، وعندما تتأمل سياق الآيات الكريمة التي أشار إليها تجد أن (إنما) يتحتَّمُ أن تكون للحصر). فيّود، (د. ت)، علم المعاني: دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، (ط ١)، (٣٧/٢). وانظر: الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، (٣٢٧/٢) على خللٍ في نسبة الأقوال، ومِن أحسن مَن وقفنا عليه من كلام الأصوليِّين في دلالة (إنما) على الحصر: نجم الدين الطوفي، شرح مختصر الروضة، (٧٤٧/٢)، فلْيراجَع.

(٢٥) أبو موسى، (د. ت)، دلالات التركيب – دراسة بلاغية، (ط ٤)، **دلالات التركيب**، (ص١٥٢). ويُنظر فيه قصة (إنما) من المهد إلى لحدها في الكتب المتأخرة.

(٢٦) أبو موسى، دلالات التركيب، (ص١٥١).

(٢٧) السبكي، عروس الأفراح، (٤٠٤/١).

(٢٨) كما يُفهم من كلام أبي حيان، (١٩٩٨)، التذييل والتكميل، (ط ١)، (٢٢٠/٢). سوى أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ قال في كتابه (الشعر) [ص٢٠٠] –بعد أن دلَّل على أنَّ: إنما، تفيد الحصر–: (وقد قال سيبويهِ قريبًا مما قالوا). فنفي إفادة (إنما) الحصرَ وضعًا أو إثباتُه إلى سيبويهِ يحتاجُ تحريرًا.

(٢٩) ابن عطية، (١٤٢٢)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (ط ١)، (٤٣٧/٤) ولا شكَّ أنه من البيانيِّين بالمعنى العام، وإنما المراد في نقل الإجماعات من لهم تصانيفُ خاصَّة في علم (البيان).

(٣٠) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، (١٠٠/١).

(٣١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، (ص٣٢٩).

(٣٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، (٢٢٠/٢). ويُنظر: الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، (٣٢٤/٢).

(٣٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، (ص٣٥٤).

(٣٤) يُنظر: أبو زينة، منصور، الحوري، محمد رضا، إفادة تقديم ما حقُّه التأخير الاختصاصَ بين الزمخشريِّ وأبي حيان، مجلة جامعة القصيم، ففيه الغَناء والشِّفاء.

(٣٥) أبو حيان، التذييل والتكميل، (٢٢١/٢)، وأبو حيانَ ولِعٌ بتتبع ابن مالكٍ والزمخشريِّ والحطِّ عليهما، وقد كفانا غضَباتِ أبي حيانَ

في ابن مالكٍ شراحُ الألفية، وكفانا زفَرات أبي حيانَ في الزمخشريِّ السمينُ الحلبي في (الدر المصون).

(٣٦) ابن ناظر الجيش، (١٤٢٨)، تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد، (ط ١)، (٥٢٣/١).

(٣٧) السبكي، عروس الأفراح، (٤٠٤/١).

(٣٨) أبو حيان، التذييل والتكميل، (٢٨٧/٦).

(٣٩) أبو حيان، التذييل والتكميل، (٢٨٨/٦).

(٤٠) السبكي، عروس الأفراح، (٤٠٤/١).

(٤١) الجزولي، (د. ت)، المقدمة الجزولية في النحو، (د. ط)، (ص٥١).

(٤٢) الشلوبين، (١٩٩٣)، شرح المقدمة الجزولية الكبير، (ط ١)، السعودية، (ص٥٩١).

(٤٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، (ص٣٤٥).

(٤٤) السبكي، عروس الأفراح، (٤٠٥/١ و٤١٧)، ولم أجد أحدًا نسبه للزجَّاج غيرَه.

(٤٥) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، (٢٤٣/١).

(٤٦) ينظر: الدسوقي، حاشية الدسوقي على شرح السعد، (٢٣٢/٢).

(٤٧) يُنظر: الطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٤/٢٨٧)، ابن عاشور، التحرير والتنوير (٤/١١١).

(٤٨) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، (٢٤٦/٢).

(٤٩) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، (٢٤٨/١).

(٥٠) يُنظر: ابن ناظر الجيش، تمهيد القواعد، (٥٣٠٩/١٠).

(٥١) التفتازاني، مختصر المعاني، (ص١٧٨).

(٥٢) ابن مالك، (٢٠١٣)، شرح الكافية الشافية في النحو والتصريف، (ط ٣)، السعودية، (ص٩٠).

(٥٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (٥٩٠/٢). ويجدر الانتباه إلى مصطلح ابن مالك في تعبيره عن المحصور فيه، فإنه يسميه المحصور أو المنحصر. يُنظر: الشاطبي، المقاصد الشافية (٢/٧٤).

(٥٤) المتنبي، (د. ت)، ديوان المتنبي، (د. ط)، (ص٥٥٢).

(٥٥) التفتازاني، (٢٠١٩)، المطوَّل شرح تلخيص المفتاح، (ط ١)، السعودية، (٢٠٨/٢). ويُنظر: الدسوقي، حاشية الدسوقي على شرح السعد، (ص٢٣٢)، فيود، علم المعاني، (٤٩/٢)، وقد أرجعَ الأخيرُ تحديدَ نوعِ القصر في هذا الأسلوبِ: بالسياق وقرائن الأحوال وما يقتضيه المعنى، وأما الدكتور محمد أبو موسى فقال: الأكثر في هذا إلغاءُ دلالةِ التقديم. وقال: نجد تقديم الخبر مع (إنما) لا يفيد القصر بخلاف تقديم المفعول معها فإنه يُلغي دلالتها على القصر، ويجعلها متمحضة للتوكيد، أبو موسى، دلالات التركيب، (ص١٧٤ و١٧٥).

(٥٦) الشاطبي، (٢٠٠٧)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (ط ١)، (٦٤/٢- ٦٦).

(٥٧) الشاطبي، المقاصد الشافية، (٣٥/٢).

(٥٨) يُنظر: بدائع الفوائد، (٨٧٦/٣)، الفهارس العلمية لآثار الإمام ابن قيم الجوزية، (١٠٤/١)، الدر المصون، (٨٩/٣).

(٥٩) الجرجاني، دلائل الإعجاز، (ص٨١).

(٦٠) الجرجاني، دلائل الإعجاز، (ص٨٣).

(٦١) درّاز، (١٩٨٦). أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية، (ط ١)، (ص٢٥٣).
(٦٢) محمد أبو زهرة، زهرة التفاسير (١/١٣٦).
(٦٣) جمال الدين القاسمي، محاسن التأويل (١/٤٠٨).
(٦٤) محمد رشيد رضا، تفسير المنار (١/٣٩٩).
(٦٥) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/٣٢٠).
(٦٦) أبو زهرة، زهرة التفاسير (٤/١٩٧٩).
(٦٧) الطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٥/٢٤٣).
(٦٨) الرازي، مفاتيح الغيب (٢٨/١٠٧).
(٦٩) ابن عاشور، التحرير والتنوير (٢٦/٢٤٤).

المراجع والمصادر:

- الأزهري، م. (د. ت)، تهذيب اللغة، (د. ط).
- ابن القيم، أبو محمد محمد بن أبي بكر، بدائع الفوائد، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عطاءات العلم، عدد الأجزاء (٥)، الطبعة الخامسة، (١٤٤٠هـ/٢٠١٩م).
- ابنُ بَرهان، أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي، شرح اللمع، تحقيق الدكتور فائز فارس، عدد الأجزاء (٢)، الطبعة الأولى، الكويت، (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).
- التفتازاني، س. (٢٠١٨)، مختصر المعاني شرح تلخيص المفتاح، (ط ١).
- التفتازاني، س. (٢٠١٩)، المطوَّل شرح تلخيص المفتاح، (ط ١)، السعودية.
- الجرجاني، ع. (١٩٩٢)، دلائل الإعجاز، (ط ٣).
- الجزولي، ع. (د. ت)، المقدمة الجزولية في النحو، (د. ط).
- ابن جني، ع. (١٩٦٩)، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، (ط ١).
- أبو حيان، أ. (١٩٩٨)، التذييل والتكميل، (ط ١).
- الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، عدد الأجزاء (٣٢)، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.
- درّاز، ص. (١٩٨٦). أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية، (ط ١).
- الدسوقي، م. (د. ت)، حاشية الدسوقي على شرح السعد، (د. ط).
- رضا، محمد رشيد بن علي القلموني الحسيني، تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عدد الأجزاء (١٢)، ١٩٩٠م.
- الزجَّاج، إ. (١٩٨٨)، معاني القرآن وإعرابه، (ط ١).

- الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي، البحر المحيط في أصول الفقه، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء (٦)، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- أبو زهرة، محمد بن أحمد بن مصطفى، زهرة التفاسيرة، دار الفكر العربي، عدد الأجزاء (١٠).
- أبو زينة، منصور، الحوري، محمد رضا، إفادة تقديم ما حقُّه التأخير الاختصاصَ بين الزمخشريِّ وأبي حيان، بحث مقبول للنشر في مجلة جامعة القصيم.
- السبكي، ب. (٢٠٠٩)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، (د. ط).
- السمينُ الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم – دمشق، عدد الأجزاء (١١)، الطبعة الرابعة (١٤٣٧هـ/٢٠١٦).
- السيرافي، أ. (٢٠٠٨)، شرح كتاب سيبويه، (ط ١).
- السيوطي، ع. (٢٠٠٨)، الإتقان في علوم القرآن، (ط ١).
- الشاطبي، إ. (١٩٩٨)، الموافقات، (ط ١).
- الشاطبي، إ. (٢٠٠٧)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (ط ١).
- الشلوبين، ع. (١٩٩٣)، شرح المقدمة الجزولية الكبير، (ط ١)، السعودية.
- صباح درّاز، أساليب القصر في القرآن الكريم وأسراره، مطبعة الأمانة– مصر، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).
- الصعيدي، ع. (٢٠٠٥)، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، (ط ١٧).
- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير **والتنوير**، الدار التونسية للنشر– تونس، عدد الأجزاء ٣٠، (١٩٨٤م).
- ابن عطية، ع. (١٤٢٢)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (ط ١).
- الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، عدد الأجزاء (١٧)، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.
- القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد، محاسن التأويل، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، عدد الأجزاء (٩)، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ابن فارس، أ. (١٩٧٩)، مقاييس اللغة، (د. ط).
- الفارسي، أ. (د. ت)، المسائل الشيرازيات، (د. ط).
- الفرزدق، هـ. (١٤٠٧هـ)، ديوان الفرزدق، (ط ١).
- مجموعة مؤلفين، الفهارس العلمية لآثار الإمام ابن قيم الجوزية، دار عطاءات العلم– الرياض، عدد الأجزاء (٢)، الطبعة الثانية، (١٤٤٢هـ/٢٠٢١م).

- فيّود، ب. (د. ت)، علم المعاني: دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، (ط ١).
- ابن مالك، ج. (٢٠١٣)، شرح الكافية الشافية في النحو والتصريف، (ط ٣)، السعودية.
- المتنبي، أ. (د. ت)، ديوان المتنبي، (د. ط).
- المرادي، أ. (٢٠٢١)، الجنى الداني في حروف المعاني، (ط ٢).
- أبو موسى، م. (د. ت)، دلالات التركيب – دراسة بلاغية، (ط ٤).
- ابن ناظر الجيش، م. (١٤٢٨)، تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد، (ط ١).
- الطوفي، نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي، شرح مختصر الروضة، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ٣ أجزاء، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ/١٩٩٠م).
- ابن يعيش، ي. (٢٠٠١)، شرح المفصل للزمخشري، (ط ١).

Almarajie:

- al-Azharī, M. (D. t), Tahdhīb al-lughah, (D. Ṭ)
- Ibn al-Qayyim, Abū Muḥammad Muḥammad ibn Abī Bakr, Badā'i‘ al-Fawā'id, taḥqīq ‘Alī ibn Muḥammad al-‘umrān, Dār ‘aṭā'āt al-‘Ilm, ‘adad al-ajzā' (5), al-Ṭab‘ah al-khāmisah, (1440h / 2019m).
- abnu barhān, Abū al-Qāsim ‘Abd al-Wāḥid ibn ‘Alī al-Asadī, sharḥ al-Luma‘, taḥqīq al-Duktūr Fā'iz Fāris, ‘adad al-ajzā' (2), al-Ṭab‘ah al-ūlá, al-Kuwayt, (1404h / 1984m)
- al-Taftāzānī, S. (2018), Mukhtaṣar al-ma‘ānī sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ, (Ṭ 1)
- al-Taftāzānī, S. (2019), almṭwwal sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ, (Ṭ 1), al-Sa‘ūdīyah
- al-Jurjānī, ‘A. (1992), Dalā'il al-i‘jāz, (Ṭ 3)
- al-Jazūlī, ‘A. (D. t), al-muqaddimah al-Juzūlīyah fī al-naḥw, (D. Ṭ)
- Ibn Jinnī, ‘A. (1969), al-Muḥtasib fī tbyyn Wujūh shwādhdh al-qirā'āt wa-al-īḍāḥ ‘anhā, (Ṭ 1)
- Abū Ḥayyān, U. (1998), al-Tadhyīl wa-al-takmīl, (Ṭ 1)
- al-Rāzī, Fakhr al-Dīn Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn ‘Umar ibn al-Ḥasan ibn al-Ḥusayn al-Taymī, Mafātīḥ al-ghayb, Dār Iḥyā' al-Turāth al-‘Arabī, ‘adad al-ajzā' (32), al-Ṭab‘ah al-thālithah, 1420h.11
- drrāz, Ṣ. (1986). Asālīb al-qaṣr fī al-Qur'ān al-Karīm wa-asrāruhā al-balāghīyah, (Ṭ 1)
- al-Dasūqī, M. (D. t), Ḥāshiyat al-Dasūqī ‘alá sharḥ al-Sa‘d, (D. Ṭ)
- alzjjāj, I. (1988), ma‘ānī al-Qur'ān wa-i‘rābuh, (Ṭ 1)
- al-Zarkashī, Badr al-Dīn Muḥammad ibn Bahādur ibn ‘Abd Allāh al-Shāfi‘ī, al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh, Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu'ūn al-Islāmīyah bi-al-Kuwayt, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, ‘adad al-ajzā' (6), (1413h / 1992m)

- Riḍā, Muḥammad Rashīd ibn ʻAlī alqlmwny al-Ḥusaynī, tafsīr al-Manār, al-Hay'ah al-Miṣrīyah al-ʻĀmmah lil-Kitāb, ʻadad al-ajzā' (12), 1990m.
- Abū Zaynah, Manṣūr, alḥwry, Muḥammad Riḍā, Ifādat taqdīm mā ḥqquh alt'khyr alākhtṣāṣa bayna alzmkhshryyi wa-Abī Ḥayyān, baḥth Maqbūl lil-Nashr fī Majallat Jāmiʻat al-Qaṣīm
- al-Subkī, b. (2009), ʻArūs al-afrāḥ fī sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ, (D. Ṭ)
- alsmynu al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf, al-Durr al-maṣūn fī ʻulūm al-Kitāb al-maknūn, taḥqīq al-Duktūr Aḥmad Muḥammad alkhrrāṭ, Dār al-Qalam-dmshq, ʻadad al-ajzā' (11), al-Ṭabʻah al-rābiʻah (1437h / 2016)
- al-Sīrāfī, U. (2008), sharḥ Kitāb Sībawayh, (Ṭ 1)
- al-Zamakhsharī, Abū al-Qāsim Maḥmūd ibn ʻAmr ibn Aḥmad, al-Kashshāf ʻan ḥaqā'iq ghawāmiḍ al-tanzīl, Dār al-Kitāb al-ʻArabī, al-Ṭabʻah al-thālithah, 1407h.21: al-Suyūṭī, ʻA. (2008), al-Itqān fī ʻulūm al-Qur'ān, (Ṭ 1)
- Abū Zahrah, Muḥammad ibn Aḥmad ibn Muṣṭafá, Zahrah altfāsyrh, Dār al-Fikr al-ʻArabī, ʻadad al-ajzā' (10)
- al-Shāṭibī, I. (1998), al-Muwāfaqāt, (Ṭ 1)
- al-Shāṭibī, I. (2007), al-maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah, (Ṭ 1)
- alshlwbyn, ʻA. (1993), sharḥ al-muqaddimah al-Juzūlīyah al-kabīr, (Ṭ 1), al-Saʻūdīyah
- Ṣabāḥ drrāz, Asālīb al-qaṣr fī al-Qur'ān al-Karīm wa-asrāruhu, Maṭbaʻat al'mānt-Miṣr, al-Ṭabʻah al-ūlá (1406h / 1986m)
- al-Ṣaʻīdī, ʻA. (2005), Bughyat al-Īḍāḥ li-talkhīṣ al-Miftāḥ fī ʻulūm al-balāghah, (Ṭ 17)
- Ibn ʻĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir, al-Taḥrīr wa-al-tanwīr, al-Dār al-Tūnisīyah llnshr-Tūnis, ʻadad al-ajzā' 30, (1984m)
- Ibn ʻAṭīyah, ʻA. (1422), al-muḥarrir al-Wajīz fī tafsīr al-Kitāb al-ʻAzīz, (Ṭ 1)
- Ibn Fāris, U. (1979), Maqāyīs al-lughah, (D. Ṭ)
- al-Fārisī, U. (D. t), al-masā'il al-Shīrāzīyāt, (D. Ṭ)
- al-Farazdaq, H. (1407h), Dīwān al-Farazdaq, (Ṭ 1)
- majmūʻah mu'allifīn, al-Fahāris al-ʻIlmīyah li-āthār al-Imām Ibn Qayyim al-Jawzīyah, Dār ʻaṭā'āt alʻlm-al-Riyāḍ, ʻadad al-ajzā' (2), al-Ṭabʻah al-thāniyah, (1442h / 2021m)
- fyywd, b. (D. t), ʻilm al-maʻānī: dirāsah balāghīyah wa-naqdīyah li-masā'il al-maʻānī, (Ṭ 1)
- Ibn Mālik, J. (2013), sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah fī al-naḥw wa-al-taṣrīf, (Ṭ 3), al-Saʻūdīyah
- al-Mutanabbī, U. (D. t), Dīwān al-Mutanabbī, (D. Ṭ)
- al-Murādī, U. (2021), al-Janá al-Dānī fī ḥurūf al-maʻānī, (Ṭ 2)
- al-Ṭībī, Sharaf al-Dīn al-Ḥusayn ibn ʻAbd Allāh, Fattūḥ al-ghayb fī al-kashf ʻan qināʻ al-rayb, Jā'izat Dubayy al-Dawlīyah lil-Qur'ān al-Karīm, ʻadad al-ajzā' (17), al-Ṭabʻah al-ūlá, 2013m.

- al-Qāsimī, Muḥammad Jamāl al-Dīn ibn Muḥammad Sa‘īd, Maḥāsin al-ta’wīl, taḥqīq Muḥammad Bāsil ‘Uyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, ‘adad al-ajzā’ (9), al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1418h.
- Abū Mūsá, M. (D. t), dalālāt al-tarkīb-dirāsah balāghīyah, (Ṭ 4)
- Ibn Nāẓir al-Jaysh, M. (1428), tamhīd al-qawā‘id fī sharḥ Tas′hīl al-Fawā’id, (Ṭ 1)
- al-Ṭūfī, Najm al-Dīn Abū al-Rabī‘ Sulaymān ibn ‘Abd al-Qawī, sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah, taḥqīq al-Duktūr ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Muḥsin al-Turkī, Mu’assasat al-Risālah, 3 ajzā’, al-Ṭab‘ah al-ūlá (1410h / 1990m)
- Ibn Ya‘īsh, Y. (2001), sharḥ al-Mufaṣṣal lil-Zamakhsharī, (Ṭ 1)